



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آيار 2020

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (962 6)
فاكس: 4639730 / 4638889 (962 6)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصادقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
15	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
23	المالية العامة	ثالثاً
39	القطاع الخارجي	رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0% خلال عام 2019، وذلك مقابل نمو نسبته 1.9% مقارنة مع عام 2018. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2020 بنسبة 1.6%، بالمقارنة مع تضخم نسبته 1.1% خلال ذات الفترة من عام 2019. كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2020 ليصل إلى 19.3% مقابل 19.0% خلال ذات الربع من عام 2019.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 14,256.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 35,753.3 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 27,867.0 مليون دينار، مقابل 27,079.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 34,914.2 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 1,668.2 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 449.2 مليون دينار (-5.9% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مقداره 298.3 مليون دينار (-3.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية آذار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 602.5 مليون دينار، ليصل إلى 18,340.5 مليون دينار (59.4% من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 151.0 مليون دينار، ليصل إلى 12,489.2 مليون دينار (40.4% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية آذار من عام 2020 ليصل إلى 30,829.7 مليون دينار (99.8% من GDP) مقابل 30,076.2 مليون دينار (96.7% من GDP) في نهاية عام 2019.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 2.3% لتبلغ 1,373.2 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 8.1% لتبلغ 3,000.4 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 15.3% ليصل إلى 1,627.2 مليون دينار مقارنة مع الربع المقابل من عام 2019. وتشير البيانات الأولية خلال الثلث الأول من عام 2020 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة 36.6% وانخفاض مدفوعاته بنسبة 39.3% بالمقارنة مع الثلث المقابل من عام 2019. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الثلث الأول من عام 2020 إلى انخفاضها بنسبة 5.9% مقارنة مع الثلث المقابل من عام 2019. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2019 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 873.2 مليون دينار (2.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,103.6 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 5.8% من GDP خلال عام 2019 مقارنة مع 10.6% من GDP خلال عام 2018. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 621.0 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع 683.4 مليون دينار خلال عام 2018. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2019 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 32,944.6 مليون دينار وذلك مقارنة مع 32,149.6 مليون دينار في نهاية عام 2018.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 14,256.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 35,753.3 مليون دينار، مقابل 34,969.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 27,867.0 مليون دينار، مقابل 27,079.7 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 34,914.2 مليون دينار، مقابل 35,305.3 مليون دينار في نهاية عام 2019.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2020، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019. كما انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2020، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

القطاع النقدي والمصرفي

آيار 2020

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية الربع الاول من عام 2020 ما مقداره 1,668.2 نقطة، مقابل 1,815.2 نقطة في نهاية عام 2019. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 13,137.6 مليون دينار، مقابل 14,914.8 مليون دينار في نهاية عام 2019.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

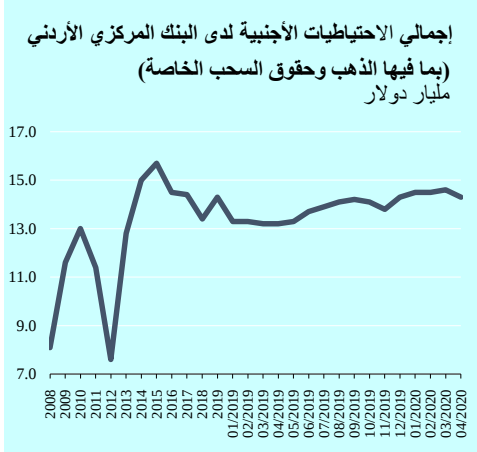
نهاية نيسان			
2020	2019	2019	
US\$ 14,256.7	US\$ 13,200.4	US\$ 14,329.3	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *
-0.5%	-1.4%	7.0%	
35,753.3	33,490.9	34,969.7	السيولة المحلية
2.2%	0.4%	4.8%	
27,867.0	26,513.1	27,079.7	التسهيلات الائتمانية
2.9%	1.5%	3.7%	
24,679.2	23,480.9	23,996.2	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)
2.8%	2.0%	4.3%	
34,914.2	33,913.4	35,305.3	إجمالي ودائع العملاء
-1.1%	0.2%	4.3%	
26,574.6	25,803.8	27,107.3	ودائع بالدينار
-2.0%	0.5%	5.6%	
8,339.6	8,109.6	8,198.0	ودائع بالعملة الأجنبية
1.7%	-0.9%	0.2%	
28,123.8	27,176.6	28,292.1	ودائع القطاع الخاص (مقيم)
-0.6%	0.9%	5.0%	
21,886.4	21,124.7	22,130.5	ودائع بالدينار
-1.1%	1.3%	6.2%	
6,237.4	6,051.9	6,161.6	ودائع بالعملة الأجنبية
1.2%	-0.8%	1.0%	

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 14,256.7 مليون دولار، ويكفي



هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.9 شهور.

السيولة المحلية (M2)

بلغت السيولة المحلية في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 35.8 مليار دينار،

مقابل 35.0 مليار دينار في نهاية عام 2019.

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الثلث

الأول من عام 2020 مع نهاية عام 2019، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما

مقداره 30.0 مليار دينار، بالمقارنة مع 29.1 مليار دينار خلال الفترة المماثلة

من عام 2019، ومقابل 30.3 مليار دينار في نهاية عام 2019.

القطاع النقدي والمصرفي

آيار 2020

- بلغ حجم النقد المتداول في

نهاية الثلث الأول من عام

2020 ما مقداره 5.8 مليار

دينار، بالمقارنة مع 4.4

مليار دينار خلال الفترة

المماثلة من عام 2019،

ومقابل 4.6 مليار دينار في نهاية عام 2019.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

- بلغ رصيد صافي الموجودات

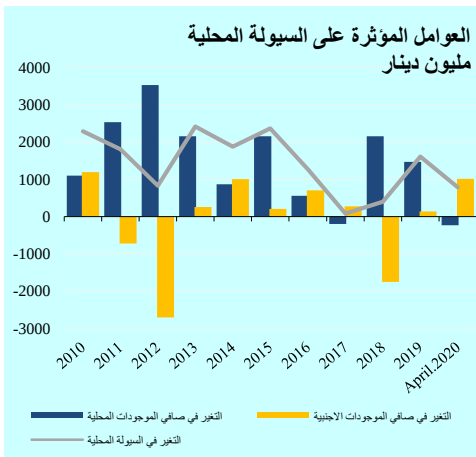
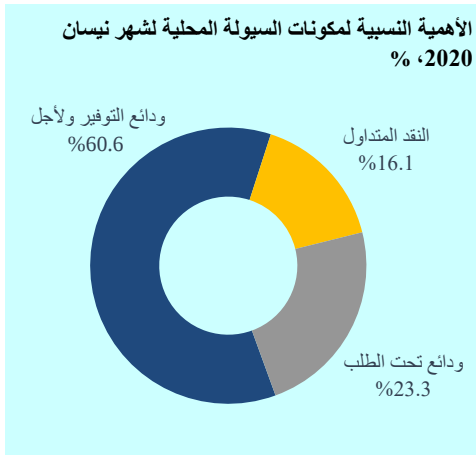
المحلية للجهاز المصرفي في

نهاية الثلث الأول من عام

2020 ما مقداره 28.5 مليار

دينار، بالمقارنة مع 26.5

مليار دينار خلال الفترة



المماثلة من عام 2019، ومقابل 27.5 مليار دينار في نهاية عام 2019.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 7.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 7.0 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019، وبالمقارنة مع رصيد مقداره 7.5 مليار دينار في نهاية عام 2019. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 9.9 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

نهاية نيسان	2020	2019	2019
الموجودات الأجنبية (صافي)	7,274.8	6,969.8	7,506.9
البنك المركزي	9,936.9	9,096.5	9,974.9
البنوك المرخصة	-2,662.1	-2,126.7	-2,468.0
الموجودات المحلية (صافي)	28,478.5	26,521.1	27,462.8
البنك المركزي، منها:	-3,308.5	-4,169.4	-4,810.9
الديون على القطاع العام (صافي)	476.7	384.9	570.3
أخرى (صافي*)	-3,807.9	-4,576.8	-5,404.1
البنوك المرخصة	31,786.9	30,690.4	32,273.5
الديون على القطاع العام (صافي)	11,907.8	10,682.0	11,335.3
الديون على القطاع الخاص	25,389.2	24,154.4	24,724.3
أخرى (صافي)	-5,510.0	-4,146.0	-3,786.1
السيولة المحلية (M2)	35,753.3	33,490.9	34,969.7
النقد المتداول	5,768.2	4,404.7	4,631.0
الودائع، منها:	29,985.1	29,086.2	30,338.7
بالعملات الأجنبية	6,312.8	6,133.9	6,237.6

*: تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكّل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال شهر آذار من العام الجاري بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية مرتين، الأولى بتاريخ 5 آذار 2020 وبواقع 50 نقطة أساس، والثانية بتاريخ 17 آذار 2020 وبواقع 75 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة و 100 نقطة

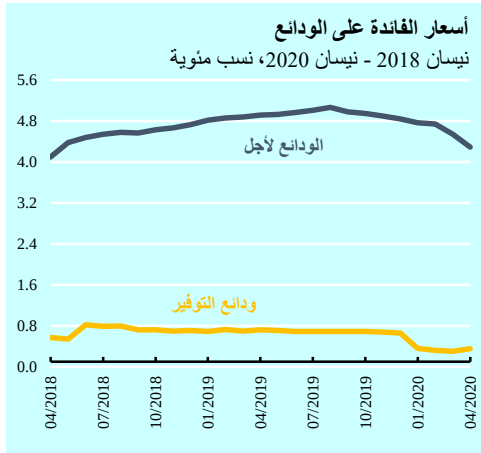
أساس على باقي الأدوات لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 2.50%.
 - سعر إعادة الخصم: 3.50%.
 - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.25%.
 - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.00%.
 - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 2.50%.
 - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 2.50%.
- اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات تهدف لاحتواء تداعيات أزمة "فيروس - COVID-19" المستجد على الاقتصاد الوطني، وتخفيض كلف التمويل وخدمة الدين لكافة النشاطات الاقتصادية، والمساهمة في استمرارية حركة عجلة الاقتصاد وتعزيز فرص استعادة النشاط الاقتصادي والتعافي بعد الأزمة:
- وقام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى البنوك من 7% إلى 5%، وذلك بهدف توفير سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 550 مليون دينار.
 - كما قام البنك بإجراء اتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية (REPO) مع البنوك بمقدار 500 مليون دينار، ولأجل تصل إلى سنة.
 - وقام البنك باستحداث برنامج تمويلي ميسر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مبلغ 500 مليون دينار وبفائدة إقراض للعميل لا تتجاوز 2%.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

نيسان	2019	2020
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	4.00	2.50
إعادة الخصم	5.00	3.50
اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.75	3.25
نافذة الإيداع لليلة واحدة	3.25	2.00
عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	4.00	2.50
أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع	4.00	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

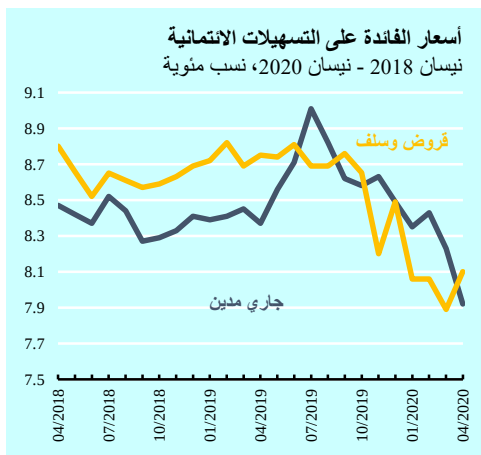


■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر نيسان من عام 2020 بمقدار 25 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.29%، لينخفض بذلك بمقدار 55 نقطة أساس عن نهاية عام 2019.

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر نيسان من عام 2020 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.35%، لينخفض بذلك بمقدار 31 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية نيسان من عام 2020 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.40%، لينخفض بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.



◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر نيسان من عام 2020 بمقدار 31 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.92%، لينخفض بذلك بمقدار 57 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)				
التغير/ نقطة	نيسان			
أساس	2020	2019		2019
الودائع				
-4	0.40	0.39	تحت الطلب	0.44
-31	0.35	0.72	توفير	0.66
-55	4.29	4.92	لأجل	4.84
التسهيلات الائتمانية				
-68	8.87	8.76	كمبيالات واسناد مخصصة	9.55
-39	8.10	8.75	قروض وسلف	8.49
-57	7.92	8.37	جاري مدين	8.49
-38	8.95	9.79	الإقراض لأفضل العملاء	9.33
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.				

• الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر نيسان من عام 2020 بمقدار 55 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.87%. لينخفض بذلك بمقدار 68 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

• القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر نيسان من عام 2020 بمقدار 21 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.10%، لينخفض ذلك بمقدار 39 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019.

• بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر نيسان من عام 2020 ما نسبته 8.95%، لينخفض بذلك بمقدار 17 نقطة أساس عن نهاية الشهر السابق و38 نقطة أساس عن نهاية عام 2019.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

■ ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2020 بما مقداره 787.3 مليون دينار، أو ما نسبته (2.9%)، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 401.3 مليون دينار (1.5%) خلال الفترة المماثلة من عام 2019.

■ وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية الثلث الأول من عام 2020، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 683.0 مليون دينار (2.8%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 99.8 مليون دينار، والمؤسسات العامة بمقدار 55.2 مليون دينار (11.0%). وفي المقابل، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 7.7 مليون دينار (0.4%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 43.0 مليون دينار (6.4%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019.

□ الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلث الأول من عام 2020 ما مقداره 34,914.2 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 391.1 مليون دينار (1.1%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2019، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 65.3 مليون دينار (0.2%) خلال الفترة المماثلة من عام 2019.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية الثلث الأول من عام 2020 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 26.6 مليار دينار و8.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 25.8 مليار دينار للودائع بالدينار و8.1 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية الثلث الأول من عام 2019. أما في نهاية عام 2019، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 27.1 مليار دينار و8.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

□ بورصة عمان⁽¹⁾

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الربع الأول من عام 2020 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2019. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر آذار من عام 2020 حوالي 57.0 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 65.2 مليون دينار (53.4%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع مقداره 68.7 مليون دينار (70.7%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2020، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 284.4 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 69.7 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال الفترة المماثلة من عام 2019.

■ عدد الأسهم:

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار من عام 2020 بمقدار 63.5 مليون سهم (54.9%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 52.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 22.7 مليون سهم خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2020، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 261.2 مليون سهم، بالمقارنة مع 249.4 مليون سهم خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

⁽¹⁾ علماً بأنه تم تعليق نشاط البورصة اعتباراً من تاريخ 2020/3/17 وحتى تاريخ 2020/5/9، وذلك لحماية للمتداولين والشركات الأردنية من الآثار السلبية الكبيرة التي تشهدها الأسواق المالية بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد عالمياً.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2020 انخفاضاً قدره 167.7 نقطة (9.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,668.2 نقطة، بالمقارنة مع

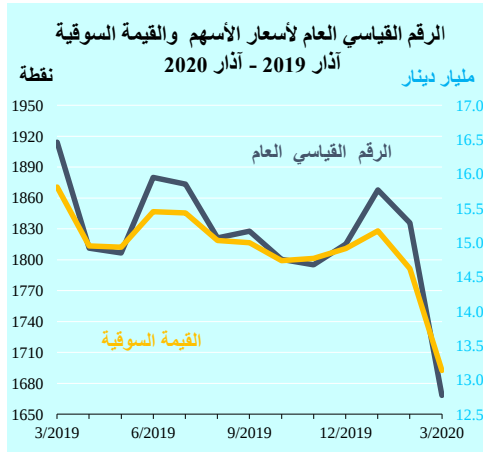
الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة			
آذار			
2020	2019	الرقم القياسي العام	2019
1,668.2	1,914.3	الرقم القياسي العام	1,815.2
2,196.1	2,660.7	القطاع المالي	2,450.0
1,859.5	1,847.2	قطاع الصناعة	1,857.0
1,214.5	1,288.7	قطاع الخدمات	1,293.0

المصدر: بورصة عمان.

انخفاض بلغ 77.8 نقطة (3.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2019، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 147.0 نقطة (8.1%) مقابل ارتفاع قدره 5.5 نقطة (0.3%) خلال الفترة المماثلة من عام 2019. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 253.9 نقطة (10.4%)، وقطاع الخدمات بمقدار 78.6 نقطة (6.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2019، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 2.5 نقطة (0.1%)، وذلك عن مستوياته المسجلة في نهاية عام 2019.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2020 ما مقداره 13.1 مليار دينار، منخفضة بمقدار 1,483.7 مليون دينار (10.1%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 733.7 مليون دينار (4.4%) خلال نفس الشهر من عام 2019. أما بالمقارنة مع



مستواها المسجل في نهاية عام 2019، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 1,777.2 مليون دينار (11.9%) مقارنة مع انخفاض قدره 312.8 مليون دينار (1.9%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر آذار من عام 2020 تدفقاً سالباً بلغ 4.7 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 40.6 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2019. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار من عام 2020 ما قيمته 5.1 مليون دينار، في حين بلغت قيمة

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار			
آذار			2019
2020	2019	حجم التداول	1,585.4
57.0	165.9	معدل التداول اليومي	6.4
4.8	7.9	القيمة السوقية	14,914.8
13,137.6	15,809.9	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,247.2
52.3	103.2	صافي استثمار غير الأردنيين	114.1
-4.7	-40.6	شراء	528.7
5.1	47.6	بيع	414.6
9.8	88.2	المصدر: بورصة عمان.	

الأسهم المباعة 9.8 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2020، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 35.5 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب بلغ 42.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2019.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2019 بنسبة 2.1%، وذلك مقابل نمو نسبته 1.8% خلال ذات الربع من عام 2018. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.1% خلال الربع الرابع من عام 2019، مقابل نمو نسبته 3.6% خلال ذات الربع من عام 2018.
- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2019 بنسبة 2.0% مقابل نمو نسبته 1.9% خلال عام 2018، فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.7% خلال عام 2019، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو خلال عام 2018.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2020 بنسبة 1.6%، مقابل تضخم نسبته 1.1% خلال ذات الفترة من عام 2019.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2020 ليصل إلى 19.3% (18.1% للذكور و24.4% للإناث)، وذلك مقابل 19.0% (16.4% للذكور و28.9% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2019. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15 - 19 سنة (بواقع 48.3%) و20-24 سنة (بواقع 39.7%).

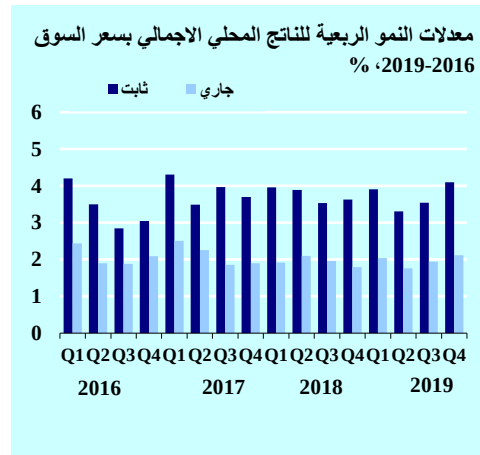
تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2017-2019، %

الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2017				
2.5	2.3	1.9	1.9	2.1
4.3	3.5	4.0	3.7	3.9
2018				
1.9	2.1	2.0	1.8	1.9
4.0	3.9	3.5	3.6	3.7
2019				
2.0	1.8	1.9	2.1	2.0
3.9	3.3	3.5	4.1	3.7

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً نسبته 2.0% خلال عام 2019، بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9% خلال عام 2018. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل تباطؤاً في أدائه لينمو بنسبة 0.6% خلال عام 2019 مقابل نمو نسبته 1.2% خلال عام 2018).



فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.1% خلال عام 2019، مقابل نمو نسبته 2.0% خلال عام 2018. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.7%، محافظاً بذلك على نفس معدل النمو

خلال عام 2018، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.7% خلال عام 2019 مقابل نمو نسبته 1.8% خلال عام 2018.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2018	2019	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	1.9	2.0	1.9	2.0
الزراعة	3.2	2.6	0.2	0.1
الصناعات الاستخراجية	0.5	5.5	-	0.1
الصناعات التحويلية	1.4	1.2	0.3	0.2
الكهرباء والمياه	2.2	1.8	0.1	0.1
الإنشاءات	-0.3	-0.4	-	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.3	1.0	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	1.0	1.2	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	3.2	3.2	0.3	0.3
خدمات المال والتأمين	3.4	3.6	0.3	0.3
المعارف	2.5	2.5	0.4	0.4
خدمات اجتماعية وشخصية	3.8	3.3	0.2	0.2
منتجات الخدمات الحكومية	1.1	2.1	0.1	0.3
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	2.7	2.6	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
- أقل من 0.1 نقطة مئوية.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال عام 2019 العقارات (0.4 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجات الخدمات الحكومية" (0.3 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 85.0% من النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2019.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2019 تفاوتاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسّنت فيه قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، و"منتجات الخدمات الحكومية"، و"المطاعم والفنادق"، و"خدمات المال والتأمين"، شهدت قطاعات الزراعة، و"الصناعات التحويلية"، و"الكهرباء والمياه"، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، تباطؤاً في أدائها، فيما لا يزال قطاع الإنشاءات يشهد تراجعاً في أدائه.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل إنتاج الفوسفات (2.2%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً في أدائها، أبرزها عدد المغادرين (40.5%)، وحجم التداول في سوق العقار (16.1%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (15.1%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة.

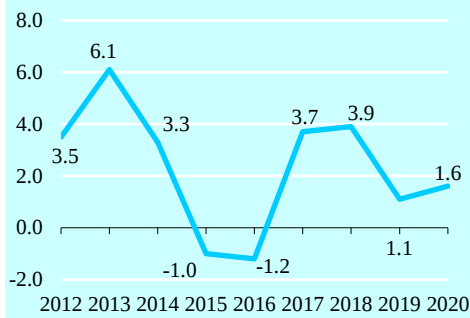
معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2020	الفترة المتاحة	2019	المؤشر	2019	2018
-21.4	كانون الثاني	-43.7	المساحات المرخصة للبناء	-35.1	-21.5
-15.1		-4.4	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-6.9	-7.0
13.7		21.5	المنتجات الغذائية	5.6	-12.7
28.4		-13.5	منتجات التبغ	7.8	-7.2
-78.0		-34.2	منتجات نفطية مكررة	-20.8	-16.9
-18.0		46.5	صنع الملابس	-7.1	-4.3
1.4		6.5	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	-7.2	-5.6
57.5		25.8	المنتجات الكيميائية	14.3	27.7
-2.5		7.8	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	5.5	0.5
56.7		-4.8	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	2.9	-6.2
-2.9		7.9	الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	5.5	0.6
-43.7	كانون ثاني- نيسان	2.6	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	1.2	3.8
-32.3		-10.4	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-16.4	10.6
-40.5		11.4	عدد المغادرين	14.5	7.4
-16.1	كانون ثاني- شباط	-23.9	حجم التداول في سوق العقار	-12.0	-13.1
2.2	كانون ثاني- أذار	-1.0	إنتاج الفوسفات	13.8	-7.8

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

معدل التضخم خلال الأربعة شهور الأولى للأعوام
(2020-2012)، %

معدل التضخم خلال الأربعة شهور الأولى للعامين 2020 - 2019

المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)		معدل التضخم		الأهمية النسبية	مجموعات الإنفاق
2020	2019	2020	2019		
1.6	1.1	1.6	1.1	100.0	جميع المواد
0.9	0.2	3.3	0.7	26.5	(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية
0.9	0.2	3.7	0.8	23.8	الغذاء
0.1	0.2	1.5	5.1	4.2	الحبوب ومنتجاتها
0.3	-0.2	5.6	-5.0	4.7	اللحوم والدواجن
0.0	0.0	1.7	-2.1	0.4	الأسماك ومنتجات البحر
0.2	-0.1	4.3	-2.5	3.7	الألبان ومنتجاتها والبيض
0.0	0.0	-1.4	2.0	1.7	الزيوت والدهون
0.2	-0.1	6.7	-4.3	2.6	الفواكه والمكسرات
0.2	0.3	6.5	11.2	3.0	الخضروات والبقول الجافة والمعلبة
-0.1	0.0	-1.6	-0.5	4.4	(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر
0.0	0.0	0.1	0.4	0.0	المشروبات الكحولية
-0.1	0.0	-1.6	-0.5	4.4	التبغ والسجائر
0.0	-0.1	-0.3	-2.1	4.1	(3) الملابس والأحذية
0.1	0.4	0.4	1.7	23.8	(4) المساكن، منها: الإيجارات
0.2	0.3	1.2	1.9	17.5	الوقود والإنارة
-0.1	0.1	-2.5	1.3	4.7	(5) التجهيزات والمعدات المنزلية
0.0	0.0	0.9	1.0	4.9	(6) الصحة
0.0	0.1	1.1	2.8	4.0	(7) النقل
0.3	0.1	1.9	0.8	16.0	(8) الاتصالات
0.0	0.0	0.0	0.0	2.8	(9) الثقافة والترفيه
0.1	-0.1	3.3	-3.3	2.6	(10) الترفيه
0.1	0.2	2.8	5.5	4.3	(11) المطاعم والفنادق
0.0	0.1	0.9	3.2	1.8	(12) السلع والخدمات الأخرى
0.1	0.0	1.6	0.5	4.8	

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

سجل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تضخماً نسبته 1.6% خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2020، بالمقارنة مع تضخم نسبته 1.1% خلال ذات الفترة من عام 2019. يجدر بالذكر بأن دائرة الإحصاءات العامة قامت بتغيير سنة الأساس لسلة المستهلك (CPI) لتصبح 2018 بدلاً من 2010. وجاء معدل التضخم المسجل خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2020 محصلة لما يلي:

• ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:

- بند "الفواكه والمكسرات" والذي

ارتفعت أسعاره بنسبة 6.7%،

بالمقارنة مع تراجع نسبته 4.3%

خلال الأربعة شهور الأولى من عام

2019.

- مجموعة النقل والتي ارتفعت

أسعارها بنسبة 1.9%، بالمقارنة مع

ارتفاع نسبته 0.8%، خلال الأربعة

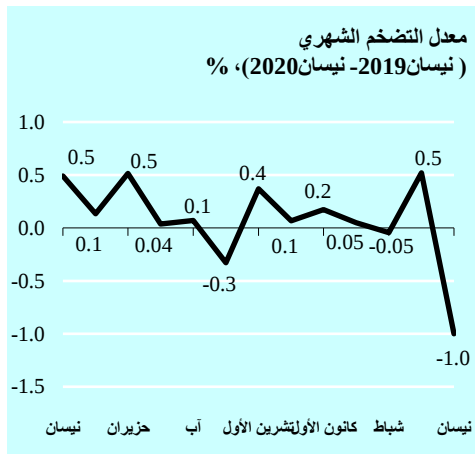
شهور الأولى من عام 2019.

- بند "اللحوم والدواجن" والتي ارتفعت أسعاره بنسبة 5.6%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 5.0% خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2019.

- بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" والتي ارتفعت أسعاره بنسبة 4.3%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.5% خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2019.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبند برفع معدل التضخم خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2020 بمقدار 1.0 نقطة مئوية.

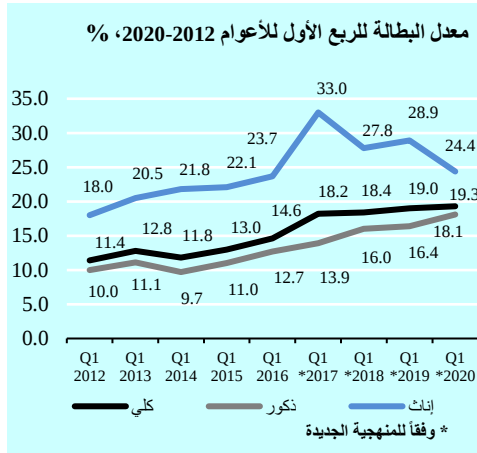
- تراجع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها "الزيوت والدهون" (1.4%)، "الملابس والأحذية" (0.3%) و"التبغ والسجائر" (1.6%). وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2020 بمقدار 0.1 نقطة مئوية.



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر نيسان من عام 2020 فقد شهد تراجعاً بنسبة 1.0% بالمقارنة مع الشهر السابق (آذار 2020). ويأتي ذلك محصلة لتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها "المساكن" (2.0%)، "اللحوم

والدواجن" (0.8%)، من جهة، وارتفاع أسعار "الفواكه والمكسرات" (2.4%) و"الخضروات والبقول الجافة" (2.6%) من جهة أخرى.

سوق العمل



■ بلغ معدل البطالة ما نسبته 19.3%

(18.1% للذكور و 24.4%

للإناث) خلال الربع الأول من عام

2020، وذلك مقابل 19.0%

(16.4% للذكور و 28.9%

للإناث) خلال ذات الربع من عام

2019.

■ ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سجل أعلى معدل بطالة خلال الربع

الأول من عام 2020 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 48.3%) و 20-24 سنة

(بواقع 39.7%).

■ وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس

فأعلى) ما نسبته 22.1% خلال الربع الأول من عام 2020.

■ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة

فأكثر) ما نسبته 34.5% (54.8% للذكور و 14.0% للإناث)، بالمقارنة مع 35.1%

(54.4% للذكور و 15.0% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2019.

■ بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 27.8%.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 449.2 مليون دينار (-5.9% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2020، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 298.3 مليون دينار (-3.8% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. وفي حال استثناء المنح الخارجية (88.6 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 537.8 مليون دينار (-7.1% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 359.3 مليون دينار (-4.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.
- ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية آذار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 602.5 مليون دينار، ليصل إلى 18,340.5 مليون دينار (59.4% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 151.0 مليون دينار، ليصل إلى 12,489.2 مليون دينار (40.4% من GDP).
- وعلیه، فقد ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) بمقدار 753.5 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 30,829.7 مليون دينار (99.8% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (96.7% من GDP).
- ارتفعت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية آذار 2020 بمقدار 276.8 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2019، لتصل إلى 1,554.9 مليون دينار.
- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع الرصيد القائم لصافي الدين العام الداخلي في نهاية آذار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 325.7 مليون دينار، ليصل إلى 16,785.6 مليون دينار (54.3% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم لصافي الدين العام بمقدار 476.7 مليون دينار، ليصل إلى 29,274.8 مليون دينار (94.7% من GDP).

□ أداء الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019:

■ الإيرادات العامة

انخفضت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر آذار من عام 2020 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 بمقدار 181.3 مليون دينار، أو ما نسبته 32.8% لتصل إلى 371.5 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2020، فقد انخفضت الإيرادات العامة بمقدار 136.3 مليون دينار، أو ما نسبته 8.0%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 1,570.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 164.0 مليون دينار، وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 27.7 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الربع الأول من عام 2020

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

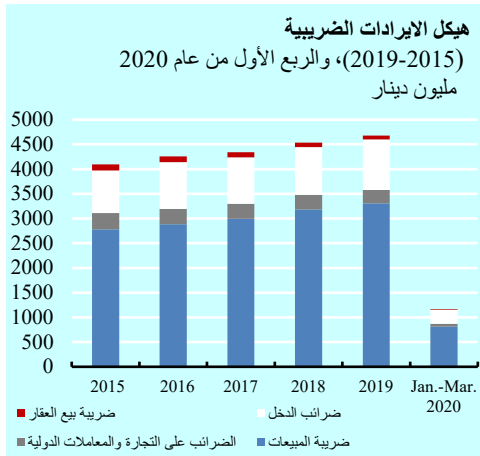
معدل النمو	الربع الأول		معدل النمو	آذار		
	2020	2019		2020	2019	
%			%			
8.0-	1,570.6	1,706.9	32.8-	371.5	552.8	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
10.0-	1,482.0	1,646.0	34.3-	348.1	529.9	الإيرادات المحلية، منها:
11.1	1,164.8	1,048.1	0.04-	279.8	279.9	الإيرادات الضريبية، منها:
15.5	810.2	701.6	3.5	201.9	195.1	ضريبة المبيعات
47.0-	315.5	595.8	72.8-	67.7	249.2	الإيرادات الأخرى
45.5	88.6	60.9	2.2	23.4	22.9	المنح الخارجية
0.7	2,019.8	2,005.3	1.9-	714.6	728.2	إجمالي الإنفاق، منها:
3.9	1,934.9	1,862.3	2.7	649.2	631.9	النفقات الجارية
40.6-	84.9	143.0	32.1-	65.4	96.3	النفقات الرأسمالية
-	449.2-	298.3-	-	343.1-	175.4-	العجز/الوفر المالي بعد المنح
-	5.9-	3.8-	-	-	-	العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 164.0 مليون دينار، أو ما نسبته 10.0%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 1,482.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 280.3 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.3 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 116.7 مليون دينار.

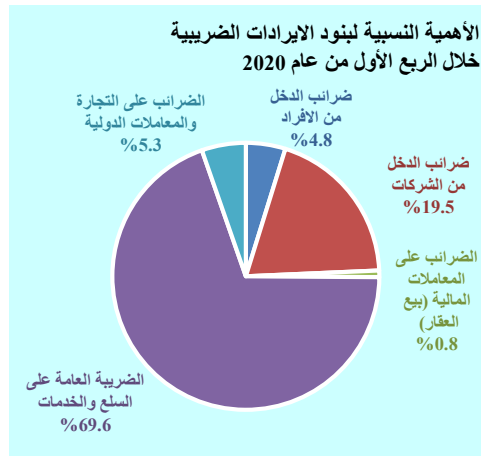
● الإيرادات الضريبية



ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 116.7 مليون دينار، أو ما نسبته 11.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 لتصل إلى 1,164.8 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 78.6% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 108.6 مليون دينار، أو ما نسبته 15.5%، لتبلغ 810.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 69.6% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساسي، محصلة لارتفاع حصيلّة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 108.0 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 42.1 مليون دينار، وانخفاض حصيلّة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 21.8 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 19.7 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 25.6 مليون دينار، أو ما نسبته 9.9%، لتصل إلى 283.1 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 24.3% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 32.9 مليون دينار، أو ما نسبته 16.9%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 80.3% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 227.3 مليون دينار. بالمقابل، انخفضت حصة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 7.2 مليون دينار، أو ما نسبته 11.4% لتبلغ 55.8 مليون دينار.



- انخفضت حصة ضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 7.5 مليون دينار، أو ما نسبته 10.8%، لتصل إلى 62.2 مليون دينار.

- انخفضت حصة ضرائب على المعاملات المالية

(ضريبة بيع العقار) بمقدار 10.1 مليون دينار، أو ما نسبته 52.1%، لتصل إلى 9.3 مليون دينار.

● الإيرادات غير الضريبية

- انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 280.3 مليون دينار، أو ما نسبته 47.0%، لتصل إلى 315.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الإيرادات المختلفة بمقدار 188.0 مليون دينار

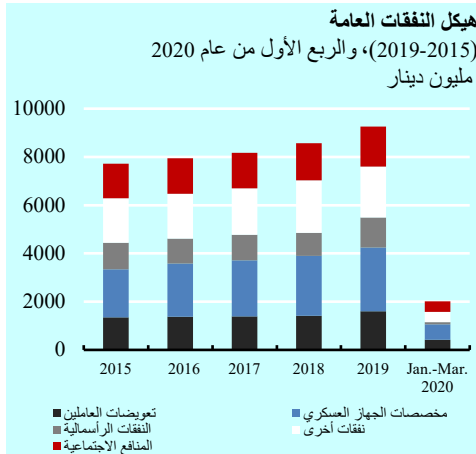
لتبلغ 93.4 مليون دينار، وانخفاض إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 55.6 مليون دينار لتبلغ 159.2 مليون دينار، وإيرادات دخل الملكية بمقدار 36.8 مليون دينار لتبلغ 62.8 مليون دينار (منها 58.1 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 89.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 0.3 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتصل إلى 1.7 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 27.7 مليون دينار، أو مانسته 45.5%، لتصل إلى 88.6 مليون دينار، مقابل 60.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2019.

■ النفقات العامة



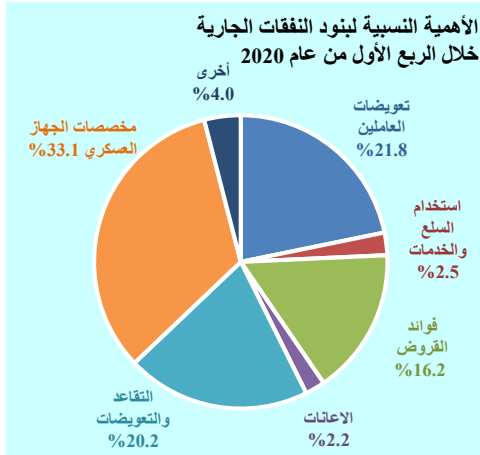
ارتفعت النفقات العامة خلال شهر آذار من عام 2020 بمقدار 13.6 مليون دينار، أو ما نسبته 1.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019، لتبلغ 714.6 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2020، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 14.5 مليون دينار، أو ما نسبته

0.7%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 2,019.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 3.9%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 40.6%.

◆ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 72.6 مليون دينار، أو ما نسبته 3.9%، لتصل إلى ما مقداره 1,934.9 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 95.8% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية وانخفاض الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 76.6% مقابل 88.4% خلال نفس الفترة من عام 2019. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة لما يلي:

- ارتفاع نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 49.6 مليون دينار، لتصل إلى 392.2 مليون دينار.
- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 39.8 مليون دينار، لتصل إلى 421.6 مليون دينار.

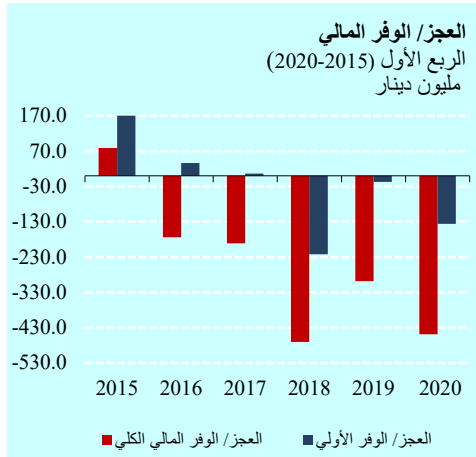


- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 31.7 مليون دينار، ليلغ 313.1 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 8.7 مليون دينار، لتصل إلى 640.1 مليون دينار.
- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 19.0 مليون دينار، ليلغ 48.0 مليون دينار.
- انخفاض بند الإعانات بمقدار 1.2 مليون دينار، ليصل إلى 42.2 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 58.1 مليون دينار، أو ما نسبته 40.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتصل إلى 84.9 مليون دينار.

■ العجز/الوفر المالي



◆ ارتفع العجز المالي الكلي

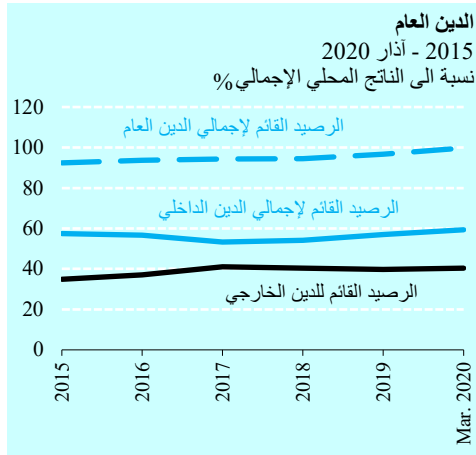
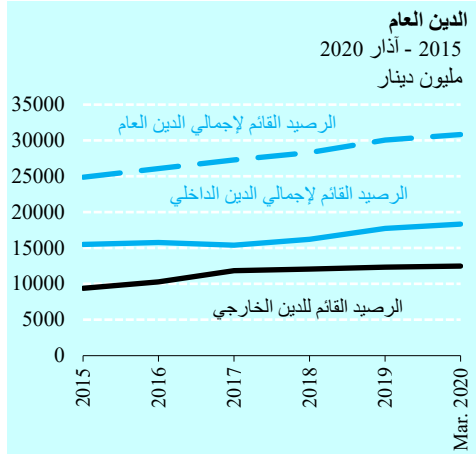
للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 150.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020، ليصل إلى ما مقداره 449.2 مليون دينار (-5.9% من GDP)، مقابل عجز مقداره 298.3 مليون دينار (-3.8% من GDP) خلال نفس الفترة من

عام 2019. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 537.8 مليون دينار (-7.1% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 359.3 مليون دينار (-4.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.

◆ ارتفع عجز الموازنة العامة الأولي قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً

منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 146.9 مليون دينار، ليصل إلى 224.7 مليون دينار (-3.0% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2020، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 77.8 مليون دينار (-1.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019. ولدى إضافة المنح الخارجية، ينخفض العجز الأولي ليصل إلى نحو 136.1 مليون دينار (-1.9% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 17.0 مليون دينار (-0.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2019.

الدين العام



ارتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية آذار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 602.5 مليون دينار، ليصل إلى 18,340.5 مليون دينار (59.4% من GDP مقابل 57.0% من GDP في نهاية عام 2019). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 684.9 مليون دينار، وانخفاض الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 82.4 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2019، ليصلا إلى 15,901.1 مليون دينار و2,439.4 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن

الموازنة، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 685.0 مليون دينار، مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2019، ليلبغ 15,625.3 مليون دينار، واستقرار رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، والبالغ 271.7 مليون دينار. أما انخفاض الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 82.4 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، ليلبغ 1,901.4 مليون دينار، واستقرار رصيد سندات المؤسسات المستقلة عند مستواه المتحقق في نهاية عام 2019، والبالغ 538.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آذار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 151.0 مليون دينار، ليصل إلى 12,489.2 مليون دينار (40.4% من GDP مقابل 39.7% من GDP في نهاية عام 2019). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 73.8% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو ونسبة 9.7%. كما شكل الدين المقيم بالين الياباني ما نسبته 5.3%، والدينار الكويتي (4.8%)، ووحدة حقوق السحب الخاصة (4.3%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية آذار 2020 بمقدار 753.5 مليون دينار، ليصل إلى نحو 30,829.7 مليون دينار (99.8% من GDP)، مقابل 30,076.2 مليون دينار في نهاية عام 2019 (96.7% من GDP).
- وعلى صعيد آخر، ارتفعت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية آذار 2020 بمقدار 276.8 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2019، لتصل إلى 1,554.9 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع الرصيد القائم لصافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الرصيد القائم لإجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية آذار 2020 عن مستواه في نهاية عام 2019 بمقدار 325.7 مليون دينار، ليبلغ 16,785.6 مليون دينار (54.3% من GDP مقابل 52.9% من GDP في نهاية عام 2019). كما ارتفع الرصيد القائم لصافي الدين العام بمقدار 476.7 مليون دينار ليبلغ 29,274.8 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 94.7% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 92.6% من GDP في نهاية عام 2019.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال الربع الأول من عام 2020 بمقدار 72.4 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، لتبلغ 176.6 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 98.5 مليون دينار، وفوائد بقيمة 78.1 مليون دينار).

□ الإجراءات المالية والسعرية لعام 2020

◆ حزيران

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار جميع المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو %	2020		السعر / الوحدة	المادة
	حزيران	أيار		
9.1	600	550	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
7.2	820	765	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
6.0	970	915	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
3.8	410	395	فلس/لتر	السولار
3.8	410	395	فلس/لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
4.6	235.9	225.6	دينار/طن	زيت الوقود (1%)
14.4	223	195	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
14.0	228	200	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
13.0	243	215	فلس/لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
4.7	230.8	220.5	دينار/طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2020/6/1.

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2020.

◆ آيار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آيار 2020.

◆ نيسان

- تحديد بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2020.
- نظراً لما تمر به المملكة من ظروف استثنائية بسبب وباء فيروس كورونا، ولدعم الجهود المبذولة لمواجهة هذه الظروف، اتخذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات في سبيل التخفيف من تداعيات فيروس كورونا، وذلك على النحو التالي:
- إصدار تعليمات تسمح للمستوردين بسحب البضائع قبل تأدية الرسوم والضرائب المتوجبة عليها في حالات الطوارئ.
- وقف العمل بالزيادة المقررة لموظفي الجهاز الحكومي على نسبة العلاوات الفنية، والزيادة المقررة على رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، والنظام المعدل لنظام رتب المعلمين، وذلك اعتباراً من بداية شهر أيار 2020 وحتى نهاية العام 2020.
- اقتطاع نسبه من رواتب الفئات العليا في الدولة كتبرع، اعتباراً من راتب شهر نيسان، وذلك على النحو التالي:
 - التبرع بما نسبته 40% من الراتب الشهري لدولة رئيس الوزراء.
 - التبرع بما نسبته 30% من الراتب الشهري لكل من أصحاب المعالي الوزراء ومن هو في رتبته.
 - التبرع بما نسبته 30% من الراتب الشهري لكل رؤساء مجالس المفوضين ومجالس الهيئات والسلطات ورؤساء الجامعات الرسمية ومن في رتبته أو راتبهم.
 - التبرع بما نسبته 10% من الراتب الشهري للمجموعة الثانية من الفئة العليا ومن في رتبته، وأعضاء مجالس أي هيئة أو سلطة والمديرين التنفيذيين لأي مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة والمديرين العاملين للشركات المملوكة للحكومة أو شركة إدارة المساهمات الحكومية، وأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الرسمية.
 - التبرع بما نسبته 10% من الراتب الشهري لجميع الموظفين العاملين بموجب عقود شاملة لجميع العلاوات الذين تزيد رواتبهم الشهرية على 2000 دينار.

- وقف المكافآت وعلاوة العمل الإضافي لجميع الموظفين المشمولين ببلاغات العطلة أثناء فترة العمل بقانون الدفاع، الذين تزيد رواتبهم الإجمالية على 1300 دينار، على أن لا يقل إجمالي راتب أي منهم بعد الاقتطاع عن ألف دينار.
- وقف صرف مكافآت وبدل تنقلات ممثلي الحكومة في مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها أو شركة إدارة المساهمات الحكومية والشركات التابعة لها.
- وقف صرف رواتب (الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) في الشركات المملوكة بالكامل للحكومة وشركة إدارة المساهمات الحكومية والشركات التي تزيد نسبة تملك الحكومة أو شركة إدارة المساهمات الحكومية فيها على 50%.
- وقف علاوة النقل وبدلات التنقل الشهرية المنصوص عليهما في نظام الانتقال والسفر لجميع الموظفين العاملين في الوزارات والدوائر الحكومية أو أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة أو هيئة عامة تابعة للحكومة أو في الشركات المملوكة بالكامل للحكومة.
- وقف صرف مخصصات البنزين الشهرية لمركبات الموظفين الذين يستخدمون مركبات حكومية.
- اقتطاع ما نسبته 50% من المستحقات المالية للمستخدمين على حساب شراء الخدمات أو على حساب المكافأة أو على حساب أي بنود أخرى والمشمولين ببلاغات العطلة أثناء العمل بقانون الدفاع ممن لا يتقاضون رواتب تقاعدية، وإيقاف صرف المستحقات لمن يتقاضون رواتب تقاعدية.
- إيقاف التعيينات في جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة والهيئات والسلطات والشركات المملوكة للحكومة وأمانة عمان الكبرى والبلديات حتى نهاية العام 2020.

◆ آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر آذار 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

◆ شباط

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر شباط 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

◆ كانون الثاني

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند 10 فلسات، لشهر كانون الثاني 2020، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك شهرياً 300 كيلو واط وما دون.

■ قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 2020، ويعمل بها من تاريخ 2020/1/1، وذلك على النحو التالي:

- يصرف للمتقاعد العسكري من رتبة مقدم فما دون زيادة على مجموع راتبه التقاعدي الذي يتقاضاه، حيث تتراوح قيمة الزيادة ما بين (25-30) دينار وفقاً للرتب العسكرية.
- يصرف لورثة المتقاعد العسكري المحال على التقاعد، أو المتوفى على رأس عمله بعد تاريخ 2010/6/1، أو المتوفى بعد تاريخ 2020/1/1، زيادة على مجموع رواتب الورثة بمقدار 20 دينار شهرياً توزع عليهم بالتساوي.
- يصرف للمتقاعد المدني زيادة بقيمة 10 دنانير على مجموع راتبه التقاعدي كحد أدنى، على ألا يقل مجموع راتب المتقاعد عن 300 دينار بتاريخ 2020/1/1.
- لا تصرف هذه العلاوة للمتقاعدين العسكريين العاملين في الحكومة أو في أي مجلس أو سلطة أو مؤسسة عامة أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو بلدية أو دائرة أو أوقاف أو أي هيئة رسمية أخرى تابعة لها، كما لا تصرف الزيادة للمتقاعدين الفرعيين العاملين في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الرسمية.
- في ضوء قرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه في شهر تموز 2018، بخصوص الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، تم رفع الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد بواقع 5 نقاط مئوية لتصبح 40%، وذلك اعتباراً من 2020/1/1 وحتى تاريخ 2020/12/31.

- قرر مجلس الوزراء تعديل تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة 1981، لتصبح على النحو التالي:
- صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 100 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية من غير فاقد البصر، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
- صرف علاوة بقيمة لا تزيد عن 220 دينار، بدل اعانة شهرية لكل متقاعد عسكري فاقد البصر يحتاج لمن يعينه على ممارسة حياته اليومية، وذلك بشهادة من اللجنة الطبية العسكرية العليا.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 54 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 4% لتصبح خاضعة لنسبة 2%، كما قرر تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على 22 سلعة أساسية خاضعة لنسبة 10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2020

◆ آيار

- التوقيع على شهادة التسليم والاستلام الخاصة بتقديم الحكومة الصينية شحنة من المستلزمات الطبية الوقائية لمكافحة فيروس كورونا، وبما قيمته 5,280 مليون يوان صيني (بما يعادل 750 ألف دولار امريكي).
- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي على شكل مساعدة فنية بقيمة تصل إلى 2 مليون يورو من مبادرة المنعة الاقتصادية للبنك (Economic Resilience Initiative - ERI) بهدف تقديم خدمات استشارية لمشروع دعم المصادر المائية في وادي الأردن.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للإغاثة الإسلامية، والذي يدار من قبل البنك الإسلامي للتنمية، بقيمة 500 ألف دولار، لتوفير مستلزمات ومعدات طبية لوزارة الصحة لدعم جهودها في مكافحة انتشار فيروس كورونا، من خلال شراء 12 جهاز تنفس صناعي و50 سرير للعناية الحثيثة.

■ التوقيع على 3 اتفاقيات للمساعدات التنموية بين الولايات المتحدة والأردن بقيمة 340.3 مليون دولار، ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية المقدمة للمملكة من الولايات المتحدة الأمريكية للسنة المالية 2019.

◆ نيسان

■ التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بقيمة 2 مليون دولار للمساعدة على تعزيز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة في عدة قطاعات، مثل النقل وخدمات المياه والتعليم والرعاية الصحية والسياحة.

■ التوقيع على اتفاقية تمويل مشروع الشباب والتكنولوجيا والعمل (Youth, Technology and Jobs Project) بقيمة 200 مليون دولار، مقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

◆ آذار

■ التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بقيمة 2.48 مليون دولار، من أجل دعم الوزارات والمؤسسات الحكومية بتقديم خدماتها للمواطنين الأردنيين واللاجئين السوريين، ولمساعدة الحكومة في جهودها الحثيثة لمكافحة انتشار وباء كورونا.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر آذار من عام 2020 بنسبة 19.6% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 386.5 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2020 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 2.3% مقارنة مع الربع المقابل من عام 2019 لتصل إلى 1,373.2 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر آذار من عام 2020 بنسبة 21.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 798.2 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2020 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 8.1% مقارنة مع الربع المقابل من عام 2019 لتصل إلى 3,000.4 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر آذار من عام 2020 انخفاضاً نسبته 23.7% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 411.7 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2020 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 15.3% ليصل إلى 1,627.2 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال الثلث الأول من عام 2020 بنسبة 36.6% لتبلغ 784.0 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019. فيما انخفضت مدفوعات السفر خلال الثلث الأول من عام 2020 بنسبة 39.3% لتصل إلى 191.1 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2019.
- انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر نيسان من عام 2020 بنسبة 7.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليصل إلى 200.2 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2020 فقد انخفضت تحويلات العاملين بنسبة 5.9% لتصل إلى 800.7 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2019.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 873.2 مليون دينار (2.8% من GDP) خلال عام 2019 مقارنة مع عجز مقداره 2,103.6 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 5.8% من GDP خلال عام 2019 مقارنة مع 10.6% من GDP خلال عام 2018.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 621.0 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع 683.4 مليون دينار خلال عام 2018.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2019 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 32,944.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 32,149.6 مليون دينار في نهاية عام 2018.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 83.5 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 262.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2020، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 179.4 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2019 ليبلغ 4,194.7 مليون دينار.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار			
كاثون الثاني - آذار			
معدل النمو (%)	2020	2019	
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة	343.6	295.7	16.2
الأمريكية	122.7	120.7	1.7
السعودية	122.7	126.3	-2.9
الهند	85.9	91.0	-5.6
العراق	68.4	29.9	128.8
الإمارات	36.2	37.1	-2.4
الكويت	33.9	32.9	3.0
الصين	المستوردات		
السعودية	578.3	609.8	-5.2
الصين	407.6	500.9	-18.6
الولايات المتحدة	255.1	256.6	-0.6
الأمريكية	124.5	201.1	-38.1
مصر	113.7	157.1	-27.6
المانيا	100.0	86.5	15.6
الإمارات	92.8	101.8	-8.8
إيطاليا	المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.		

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار				
كاثون الثاني - آذار				
معدل النمو (%)	2020	معدل النمو (%)	2019	
2020/2019	القيمة	2019/2018	القيمة	
-4.1	4,194.7	-0.3	4,374.1	التجارة الخارجية
2.3	1,373.2	10.0	1,342.4	الصادرات الكلية
7.5	1,194.3	10.3	1,110.8	الصادرات الوطنية
-22.8	178.9	8.5	231.6	المعاد تصديره
-8.1	3,000.4	-3.4	3,263.3	المستوردات
-15.3	-1,627.2	-11.0	-1,920.9	الميزان التجاري
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.				

■ الصادرات السلعية

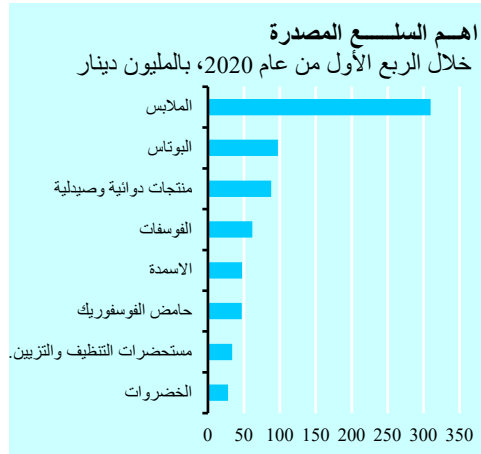
سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الربع الأول من عام 2020 ارتفاعاً نسبته 2.3% لتصل إلى 1,373.2 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 83.5 مليون دينار (7.5%) لتصل إلى 1,194.3 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 52.7 مليون دينار (22.8%) لتصل إلى 178.9 مليون دينار.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2020 بالمقارنة مع نفس الربع من عام 2019، يلاحظ ما يلي:

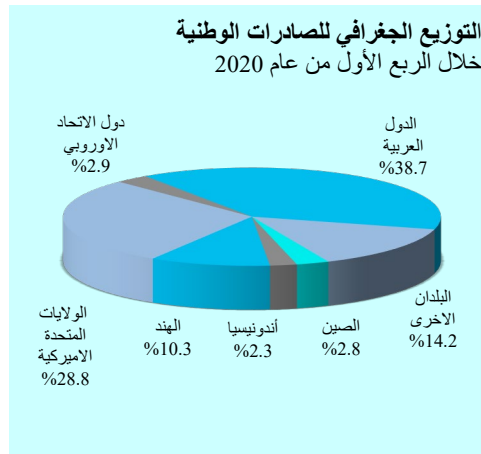
- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 18.7 مليون دينار (6.4%) لتصل إلى 309.9 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 89.8% من إجمالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصادرات من "حامض الفوسفوريك" بمقدار 15.1 مليون دينار لتصل إلى 47.2 مليون دينار. وقد استحوذت الهند وبنغلادش على ما نسبته 93.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الربع الأول من عامي 2019 و2020، مليون دينار

معدل النمو (%)	2020	2019	
7.5	1,194.3	1,110.8	إجمالي الصادرات الوطنية
6.4	309.9	291.2	الملابس
5.3	278.2	264.1	الولايات المتحدة الأمريكية
-12.3	97.4	111.0	اليوتاس
1.0	31.3	31.0	الصين
125.3	16.9	7.5	ماليزيا
-64.4	11.6	32.6	الهند
4.6	88.0	84.1	منتجات دوائية وصيدلية
36.5	21.9	16.0	السعودية
77.9	13.2	7.4	الولايات المتحدة الأمريكية
-20.6	10.6	13.3	العراق
46.4	8.2	5.6	الإمارات
6.6	61.8	58.0	الفوسفات
-11.1	34.6	38.9	الهند
30.2	20.7	15.9	اندونيسيا
-1.4	47.7	48.4	الاسمدة
8.7	34.8	32.0	الهند
-	2.0	0.0	اسيانيا
-	1.4	0.0	رومانيا
47.0	47.2	32.1	حامض الفوسفوريك
102.6	38.3	18.9	الهند
-	5.8	0.0	بنغلادش
14.7	33.6	29.3	مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور
14.1	17.8	15.6	العراق
0.0	6.1	6.1	السعودية
-17.3	27.8	33.6	الخضروات
-25.4	5.0	6.7	السعودية
-25.9	4.3	5.8	الإمارات
-46.3	3.6	6.7	الكويت
-15.8	3.2	3.8	البحرين
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.			



- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 4.3 مليون دينار (14.7%) لتصل إلى 33.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية على ما نسبته 71.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

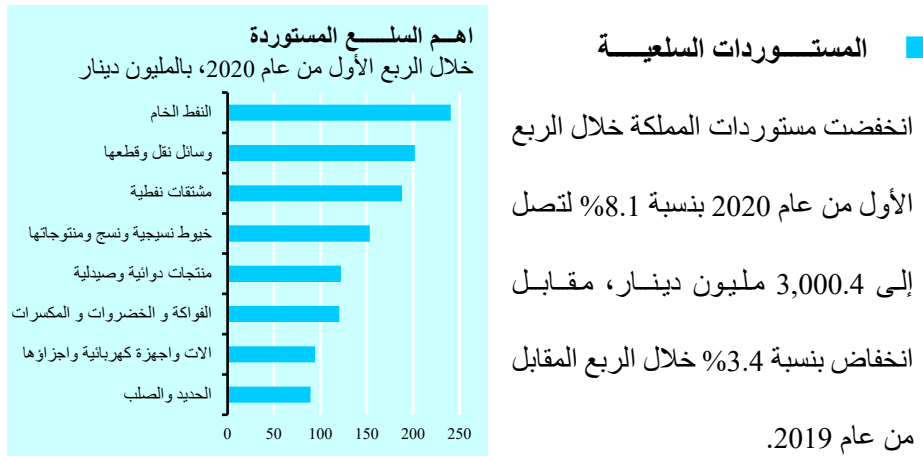


- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 3.9 مليون دينار (4.6%) لتصل إلى 88.0 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والعراق والإمارات على ما نسبته 61.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 3.8 مليون دينار (6.6%) لتصل إلى 61.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا على ما نسبته 89.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض الصادرات من الأسمدة بمقدار 0.7 مليون دينار (1.4%)، لتصل إلى 47.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإسبانيا ورومانيا على ما نسبته 80.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

• وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات والأسمدة و"حامض الفوسفوريك" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والخضروات خلال الربع الأول من عام 2020 على ما نسبته 59.7% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 61.9% خلال الربع المقابل من عام 2019. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والإمارات والكويت والصين على ما نسبته 68.1% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة مع 66.0% خلال الربع المقابل من عام 2019.



♦ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الربع الأول من عام 2020 بالمقارنة مع الربع المقابل من عام 2019، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من "المشتقات النفطية" بمقدار 99.0 مليون دينار (34.5%) لتصل إلى 188.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والمملكة المتحدة ما نسبته 91.2% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

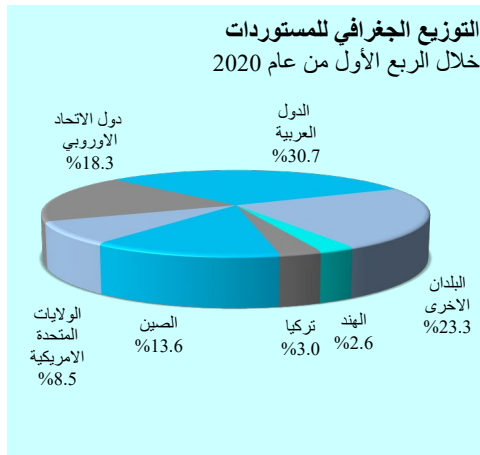
أبرز المستوردات السلعية خلال الربع الأول من عامي 2019 و2020، مليون دينار

معدل النمو (%)	2020	2019	
-8.1	3,000.4	3,263.3	إجمالي المستوردات
32.8	240.4	181.0	النفط الخام
19.4	216.1	181.0	السعودية
-	24.3	-	العراق
-29.4	201.9	286.1	وسائل النقل وقطعها
3.6	37.9	36.6	كوريا الجنوبية
-7.6	35.2	38.1	اليابان
-55.9	29.7	67.3	الولايات المتحدة الأمريكية
-40.0	27.3	45.5	ألمانيا
-34.5	188.1	287.1	مشتقات نفطية
0.6	162.3	161.4	السعودية
-	9.3	-	المملكة المتحدة
-0.5	153.1	153.8	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
-9.9	62.9	69.8	الصين
7.0	36.6	34.2	تايلاند
29.0	12.9	10.0	تركيا
43.9	122.2	84.9	منتجات دوائية وصيدلية
118.9	20.8	9.5	ألمانيا
39.3	11.7	8.4	الولايات المتحدة الأمريكية
60.3	9.3	5.8	إيطاليا
37.3	120.4	87.7	الفواكه والخضروات والمكسرات
81.1	20.1	11.1	مصر
9.9	15.5	14.1	الولايات المتحدة الأمريكية
-	8.3	0.9	إيران
-23.8	94.2	123.7	آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها
-39.8	32.5	54.0	الصين
34.1	5.9	4.4	الولايات المتحدة الأمريكية
-36.8	5.5	8.7	تركيا
8.5	89.4	82.4	الحديد والصلب
109.6	15.3	7.3	روسيا
20.3	14.2	11.8	أوكرانيا
-26.1	13.9	18.8	السعودية

دائرة الإحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 84.2 مليون دينار (29.4%)، لتصل إلى 201.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ما نسبته 64.4% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها" بمقدار 29.5 مليون دينار (23.8%)، لتصل إلى 94.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ما نسبته 46.6% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "النفط الخام" بمقدار 59.4 مليون دينار، (32.8%)، لتصل إلى 240.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والعراق ما نسبته 100% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 37.3 مليون دينار (43.9%) لتصل إلى 122.2 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا ما نسبته 34.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الفواكه والخضروات والمكسرات" بمقدار 32.7 مليون دينار (37.3%) لتصل إلى 120.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإيران ما نسبته 36.5% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.



- وعليه، استحوذت المستوردات من "النفط الخام" و"وسائل النقل وقطعها" و"مشتقات نفطية" و"خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها"

و"الحديد والصلب" على ما نسبته 40.3% من إجمالي المستوردات خلال الربع الأول من عام 2020 مقابل ما نسبته 39.4% خلال الربع المقابل من عام 2019. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية ومصر وألمانيا والإمارات وإيطاليا خلال الربع الأول من عام 2020 على ما نسبته 55.7% من إجمالي المستوردات مقابل 58.6% خلال الربع المقابل من عام 2019.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر آذار من عام 2020 انخفاضاً مقداره 49.3 مليون دينار (51.7%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 لتبلغ 46.1 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2020 فقد انخفضت السلع المعاد تصديرها بمقدار 52.7 مليون دينار (22.8%) مقارنة بنفس الربع من عام 2019 ليبلغ 178.9 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر آذار من عام 2020 انخفاضاً مقداره 127.7 مليون دينار (23.7%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 411.7 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2020 فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 293.7 مليون دينار (15.3%) مقارنة بنفس الربع من عام 2019 ليبلغ 1,627.2 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر نيسان من عام 2020 بنسبة 7.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2019 ليبلغ 200.2 مليون دينار. أما خلال الثلث الأول من عام 2020 فقد انخفض إجمالي تحويلات العاملين في الخارج بمقدار 50.6 مليون دينار (5.9%) مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019 ليبلغ 800.7 مليون دينار.

□ السفر

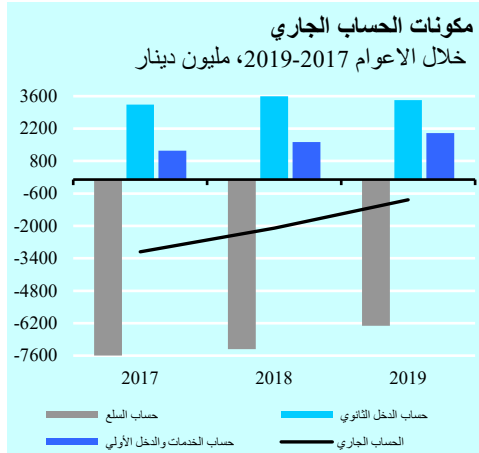
■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الثلث الأول من عام 2020 انخفاضاً بنسبة 36.6% لتبلغ 784.0 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019.

■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الثلث الأول من عام 2020 انخفاضاً بنسبة 39.3% لتصل إلى 191.1 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2019.

ميزان المدفوعات



تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال عام 2019 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 873.2 مليون دينار (2.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 2,103.6 مليون دينار (7.0% من GDP) خلال عام 2018. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,817.2

مليون دينار (5.8% من GDP) خلال عام 2019 مقارنة مع 3,183.5 مليون دينار (10.6% من GDP) خلال عام 2018. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ◆ انخفاض العجز في ميزان السلع للمملكة بمقدار 1,004.7 مليون دينار (13.7%) ليصل إلى 6,309.8 مليون دينار مقابل 7,314.5 مليون دينار خلال عام 2018.
- ◆ ارتفاع الوفر المسجل في صافي حساب الخدمات بمقدار 465.0 مليون دينار مقارنة مع عام 2018 ليبلغ 2,225.1 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع العجز المسجل في صافي حساب الدخل الأولي بمقدار 81.5 مليون دينار ليصل إلى 223.3 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع عجز بلغ 141.8 مليون دينار خلال عام 2018. ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 89.0 مليون دينار، وارتفاع وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 7.5 مليون دينار.

- ◆ انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال عام 2019 بمقدار 157.8 مليون دينار ليصل 3,434.8 مليون دينار مقابل وفر مقداره 3,592.6 مليون دينار خلال عام 2018. وقد جاء ذلك نتيجة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 135.9 مليون دينار ليبلغ نحو 944.0 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 21.9 مليون دينار ليصل إلى 2,490.8 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال عام 2019 تدفقاً للداخل بمقدار 48.0 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل خلال عام 2018 والذي بلغ في حينها 24.0 مليون دينار. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,276.4 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 2,816.5 خلال عام 2018، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

- ◆ تسجيل الاستثمار المباشر خلال عام 2019 صافي تدفق للداخل بلغ 621.0 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 683.4 مليون دينار خلال عام 2018.
- ◆ تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 752.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل بلغ 129.6 مليون دينار خلال عام 2018.
- ◆ تسجيل الاستثمارات الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ 1,540.8 مليون دينار خلال عام 2019 مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,586.5 مليون دينار في عام 2018.
- ◆ ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 133.2 مليون دينار خلال عام 2019، مقارنة بانخفاض مقداره 676.2 مليون دينار خلال عام 2018.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2019 التزاماً نحو الخارج بلغ 32,944.6 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2018 والبالغ 32,149.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2019 بمقدار 519.8 مليون دينار ليصل إلى 18,379.4 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي 584.9 مليون دينار، وانخفاض النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 53.0 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2019 بمقدار 1,314.8 مليون دينار ليصل إلى 51,324.0 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
- ◆ ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 772.8 مليون دينار (3.1%)، ليبلغ 25,703.8 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد القروض طويلة الأجل لدى الحكومة العامة بمقدار 723.4 مليون دينار (16.0%)، ليبلغ 5,251.2 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 527.2 مليون دينار (6.0%) (ارتفاعها بمقدار 592.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 64.9 مليون دينار للبنك المركزي) لتصل إلى 9,261.1 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد القروض طويلة الأجل للقطاعات الأخرى بمقدار 301.1 مليون دينار (16.8%) ليصل إلى 2,097.4 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 838.1 مليون دينار (10.5%) لتبلغ 7,164.2 مليون دينار.
- ◆ انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 178.1 مليون دينار (33.2%) ليصل إلى 358.5 مليون دينار.